

وليد حباس* وشرين يونس**

معضلة تجنيد الحريديم: الصراع بين المحكمة العليا والحكومات الإسرائيلية (١٩٧٠-٢٠٢٥)

الملخص

تتناول هذه المقالة ملف إعفاء طلاب المعاهد الدينية الحريديم من الخدمة العسكرية، مركّزة على مسار العلاقة المركبة بين السلطتين التنفيذية (الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة) والسلطة القضائية (المحكمة العليا) في محاولتهما المتكررة إيجاد مخرج لهذه القضية المستعصية.

بعد عرض موجز لخلفية الإعفاء وطبيعة المجتمع الحريدي الاجتماعية-الاقتصادية، تكشف المقالة كيف تحولت القضية إلى ساحة صراع بين المؤسستين، وانتقلت من نقاش قانوني حول الصلاحيات وحدود المراجعة القضائية إلى ما يشبه لعبة «البيسخ بونغ»؛ حيث يلقي كل طرف بالكرة إلى الآخر من دون حسم، وهو ما عمّق حالة الدوران في فراغ قانوني وسياسي. الغرض من المقالة مزدوج: أولاً، تتبّع هذا المسار التاريخي على امتداد خمسة عقود من التفاعلات القضائية والسياسية التي شكّلت النقاش حول «المساواة في العبء»، بدءاً من تدخل المحكمة العليا في السبعينيات، حين انتقلت المسألة من تسوية سياسية-إدارية إلى جدل فقهي-دستوري معمّق، مروراً بمحطات مفصلية مثل قضية رسلر ضد وزير الدفاع (١٩٨٦) وقضية روبنشتاين (١٩٩٨)، ثم سن قانون طال (٢٠٠٢) وإبطاله (٢٠١٢)، وصولاً إلى قرارات المحكمة العليا في ٢٠٢٤ التي تُعدّ حاسمة. ثانياً، إبراز كيف تحولت قضية الإعفاء إلى بؤرة صراع بين المحكمة العليا التي تبنت نهج «الفاعلية القضائية» (Judicial Activism)، وبين الحكومات اليمينية المتعاقبة المتحالفة مع الأحزاب الحريدية الرافضة لذلك النهج.

تكشف المقالة أنّ الصراع تجاوز مسألة تفاصيل التجنيد، ليغدو انعكاساً لأزمة هوية أعمق في إسرائيل: صراع بين مؤسسات دولة تأسست على أسس ليبرالية-دستورية، وبين صعود اليمين الجديد الساعي إلى تقليص دور القضاء وترسيخ تسويات سياسية مع الحريديم. ومن هنا، فإن قضية إعفاء طلاب المعاهد الدينية لا تُفهم كإشكال قطاعي معزول، بل كنقطة دخول لفهم التصدعات البنوية في النظام السياسي والاجتماعي الإسرائيلي، وهي تصدعات يستعصي حلّها ضمن البنية القائمة.

كلمات مفتاحية:

الحريديم؛ تجنيد الحريديم؛ المحكمة العليا الإسرائيلية؛ قانون طال

تُظهر استطلاعات الرأي أن ٧٠٪ من الحريديم يعارضون الخدمة بشكل عقائدي، مقابل ٩٪ يؤيدونها. ومنذ صعود حكومات اليمين عام ١٩٧٧، وبشكل أوضح منذ حكومة نتنياهو الثانية عام ٢٠٠٩، أصبح بقاء الإعفاءات مشروطاً بصفقات حزبية مع الأحزاب اليمينية، بما حوّل الامتياز من استثناء محدود إلى قاعدة سياسية-ائتلافية راسخة.

المقدمة

منذ إعلان قيام دولة إسرائيل عام ١٩٤٨، كانت فكرة «جيش الشعب» أساسية في تكوين الدولة والمجتمع الإسرائيليّين. وينسب إلى بن غوريون صياغة نموذج «جيش الشعب» وترسيخه، والذي كان في حينها يرتكز على ثلاث أفكار: (١) الخدمة العسكرية الشاملة والمتساوية لكل شاب أو شابة يبلغون سن الثامنة عشرة؛ و(٢) «بوتقة الصهر» التي توحد مجتمع المستوطنين متعدّد الأصول والثقافات والخلفيات في أمة واحدة؛ و(٣) جيش يرى مهمته ليس فقط في القتال والحفاظ على الأمن، بل أيضاً في أداء مهام اجتماعية مثل استيعاب الهجرة وإعمار الأرض. غير أنّ هذا التصور واجه منذ البداية استثناءً فارقاً حين قررت الحكومة المؤقتة برئاسة دافيد بن غوريون عام ١٩٤٨ إعفاء عدد محدود من طلاب المدارس الدينية الحريدية من الخدمة العسكرية، في إطار ما عُرف بتسوية «توراتو أواماناتو» (التوراة حرفته). كان هذا الاستثناء لا يتجاوز بضع مئات من الطلبة، لكنه تحوّل مع مرور العقود إلى قضية سياسية-اجتماعية-قانونية كبرى، بل إلى معضلة بنيوية مستعصية مع ارتفاع عدد الحريديم المعفيين إلى نحو ٢٠٪ من الشبان في سن التجنيد.

اليوم، يقف على أحد طرقي المعضلة العلمانيون الذي ينظرون إلى هذا الإعفاء باعتباره إخلالاً صارخاً بمبدأ «تقاسم العبء»: فبينما يخدم نحو ٨٨٪ من الشبان اليهود غير الحريديم في الجيش، فإن ١,٦٪ فقط من الشبان الحريديم الملزمين قانونياً يلتحقون بالخدمة. هذا يولّد إحساساً عميقاً باللامساواة، خاصة مع الفوارق الاقتصادية القائمة: الأسرة غير الحريدية تدفع الضرائب بانتظام لكنها تحصل على دعم سنوي يتراوح بين ٢٠-٢٤ ألف شيكل، بينما تحصل

الأسرة الحريدية - التي لا تخدم في الجيش ولا تشارك بفعالية في سوق العمل - على نحو ١٢٠ ألف شيكل سنوياً. ومع التوقعات الديمغرافية بوصول الحريديم إلى ٢٢٪ من السكان بحلول ٢٠٦٥، يخشى خصوم الإعفاء أن ينتهي الأمر بمجتمع صغير نسبياً يتحمل العبء الأمني والاقتصادي لمجتمع أكبر معفي من المسؤوليات. أما الموقف الحريدي، على الجانب الآخر من المعادلة، فيرتكز على رؤية دينية عقائدية ترى أن وظيفة الحريدي الأساسية هي التفرغ لدراسة التوراة، وأن الخدمة العسكرية تمثل تهديداً مباشراً لهويته الدينية، نظراً لطابع الجيش المختلط والعلماني وخضوعه لقوانين الدولة لا للشريعة (الهلاخاه). لذلك يرفع كبار الحاخامات شعار «نموت ولا نتجنّد»، حتى بعد حرب غزة ٢٠٢٥-٢٠٢٢ التي أبرزت نقص القوى البشرية لدى الجيش. وتُظهر استطلاعات الرأي أن ٧٠٪ من الحريديم يعارضون الخدمة بشكل عقائدي، مقابل ٩٪ يؤيدونها. ومنذ صعود حكومات اليمين عام ١٩٧٧، وبشكل أوضح منذ حكومة نتنياهو الثانية عام ٢٠٠٩، أصبح بقاء الإعفاءات مشروطاً بصفقات حزبية مع الأحزاب اليمينية، بما حوّل الامتياز من استثناء محدود إلى قاعدة سياسية-ائتلافية راسخة.

تاريخياً، كان عدد المعفيين عام ١٩٤٨ نحو ٤٠٠ طالب فقط، لكنه ارتفع وصولاً إلى ما يقارب ٨٤,٥٠٠ من الشبان في سن الخدمة عام ٢٠٢٤، ومع تضخم الأعداد، انتقلت القضية من الهامش إلى قلب السياسة الإسرائيلية، بحيث بات من المستحيل تشكيل ائتلاف حكومي دون تسوية حول استمرار الإعفاء. غير أنّ هذا التوازن ظل هشاً، إذ دخلت المحكمة العليا على الخط بشكل غير فعال في السبعينيات، ثم بشكل فعال منذ الثمانينيات باعتبارها الحارس الدستوري لمبدأ المساواة، وأصدرت سلسلة من الأحكام التي أبطلت التشريعات

تلاعب هذه الأحزاب الحريدية دور «بيضة القبان» في أي ائتلاف حكومي، وتمتلك قدرة ابتزاز عالية، إذ تساوم على دعمها السياسي لحكومات اليمين (بما فيها سياسات الاستيطان) مقابل ضمان ضخ موازنات لمؤسساتهم الدينية والإبقاء على الإعفاء من الجيش. حضورهم البرلماني والسياسي ليس مجرد تمثيل قطاعي، بل أصبح جزءاً من معادلة الحكم في إسرائيل، ما يربط استقرار الحكومات بمطالبهم.

محاولات الإصلاح. ويتناول المحطات المفصلية: تسوية «الستاتوس كوو» (١٩٤٨)، لجان ١٩٥٤ و١٩٥٨، أول التماس أمام المحكمة عام ١٩٧٠، قضية رسلر (١٩٨٦)، تقرير مراقب الدولة (١٩٨٨)، وصولاً إلى قضية روبنشتاين (١٩٩٨) التي مهدت الطريق لسن «قانون طال» (٢٠٠٢).

القسم الثالث يتناول المرحلة اللاحقة منذ إبطال «قانون طال» عام ٢٠١٢، حيث دخلت إسرائيل في دوامة صراع مستمر بين المحكمة العليا والحكومات المتعاقبة. ويركز خصوصاً على الفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٥، حين انفجرت الأزمة مجدداً مع قرارات المحكمة بفرض التجنيد ووقف التمويل، في مقابل عجز الحكومة عن التنفيذ ومواجهة الشارع الحريدي، لتتحول القضية إلى أزمة هوية تمس طبيعة الدولة ذاتها.

أولاً: استعراض الطابع العام للمجتمع الحريدي

يُشكّل المجتمع الحريدي في إسرائيل أحد أبرز التحديات البنيوية التي تواجه الدولة في حاضرها ومستقبلها. فهذه الكتلة السكانية الآخذة في التوسع لا ترى نفسها جزءاً من المشروع الصهيوني، ولا تشارك في الخدمة العسكرية، كما أن غالبية الذكور فيها لا ينخرطون في سوق العمل. وبدلاً من ذلك، يحصل الحريديم على ميزانيات حكومية كبيرة تتيح لهم الاستمرار في التفرغ للدراسة الدينية والحفاظ على انعزالهم الاجتماعي والديمقراطي داخل الدولة.

فالمعطيات الديمغرافية تشير إلى كتلة سكانية آخذة في التوسع السريع، إذ بلغ تعداد الحريديم نحو ١,٣٩ مليون نسمة عام ٢٠٢٤، أي ما يعادل ١٣,٩٪ من مجموع السكان و١٧,٧٪ من مجموع اليهود. ولا تقتصر هذه الظاهرة على النمو الكمي فحسب، بل تحمل أيضاً طابعاً نوعياً، نظراً إلى

الحكومية المتكررة. مع ذلك، لم تُحسم القضية نهائياً: فكل محاولة تشريعية كانت تلغى قضائياً، ثم تعود إلى الكنيست لإعادة صياغة قانون جديد، لتنشأ دائرة مفرغة من «تشريع وإبطال» أعادت إنتاج الأزمة بدل حلها.

بلغت الأزمة ذروتها في ٢٥ حزيران ٢٠٢٤ حين قضت المحكمة العليا بأن إعفاء الطلاب الحريديم من الخدمة العسكرية غير دستوري، وأمرت بتجنيدهم فوراً ووقف تمويل المعاهد الدينية التي لا يلتزم طلابها بالخدمة. ومع هذا القرار، وجدت إسرائيل نفسها أمام مأزق لا مخرج له: إما فرض التجنيد بالقوة بما يفتح أزمة سياسية-اجتماعية غير مسبوقة، أو البحث عن تسوية جديدة تُبطلها المحكمة العليا باعتبارها غير دستورية. وهكذا، تكشف التجربة الممتدة منذ ١٩٤٨ وحتى ٢٠٢٥ أن هذه المسألة تحوّلت من تسوية إدارية مؤقتة إلى أزمة سياسية-قضائية عميقة تعكس جوهر الصراع بين السلطتين التنفيذية والقضائية في إسرائيل، وتُجسد في الوقت ذاته التصدع البنيوي بين اليمين الجديد والمؤسسات الليبرالية للدولة.

تنقسم هذه المقالة إلى ثلاثة أقسام مترابطة. في القسم الأول، تُقدّم قراءة في المجتمع الحريدي بوصفه أحد أبرز التحديات الاستراتيجية أمام إسرائيل. يبدأ العرض بملامحه الديمغرافية (١,٣٩ مليون نسمة عام ٢٠٢٤، أي ١٧,٧٪ من اليهود)، ومعدلات نموه المرتفعة، وانعزاله الجغرافي والاجتماعي. ثم يُناقش الأساس الديني لرفض الخدمة العسكرية من خلال مبدأ «توراته حرفته»، ليُختتم باستعراض إشكالية عدم المساواة في التجنيد وانعكاساتها على الجيش والاقتصاد.

أما القسم الثاني، فيعرض التطور التاريخي لقضية إعفاء الحريديم من الخدمة العسكرية منذ تأسيس الدولة، مع التركيز على تدخلات المحكمة العليا وفشل

في الجوهر، قضية «العبء» ليست مجرد نقاش مالي أو اجتماعي، بل هي بنية سياسية عميقة. إذ يجعل ثقل الحريديم الانتخابي استقرار الحكومات مرهوناً بتمويل مؤسساتهم الدينية واستمرار إعفاءاتهم. وبهذا تُنتج إسرائيل نظاماً سياسياً واقتصادياً يرسخ هشاشتها الداخلية ويجعل الدولة أسيرة لمنطق الأثلاث، حيث يتحول العبء من مجرد توصيف إلى آلية بنيوية لإدامة اختلال الاقتصاد والمجتمع.

في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (١,٦). لا يعني هذا التفوق العددي فقط زيادة في السكان، بل يخلق هرمًا ديمغرافياً مختلفاً يضمن استمرار هذا التيار في فرض حضوره الكثيف في بنية الدولة الاجتماعية والسياسية.

جغرافياً، تتوزع الكتلة الحريدية في مدن ومراكز حضرية ذات طابع خاص. القدس تحتضن نحو ربعهم (٢٤,٤٪)، تليها مدينة بني براك بنسبة ١٧,١٪. مدن مثل بيت شيمش، موديعين عيليت، بيتار عيليت، وإلعاد أنشئت منذ التسعينيات لتلبية حاجات نمو الحريديم المتسارع، وغالباً ما تُعتبر مدناً حريدية شبه صافية. وبالمجمل، يعيش نحو ٧٨٪ من الحريديم في مدن حريدية أو ذات أغلبية حريدية، ما يعزز نمطاً اجتماعياً مغلقاً، يعيد إنتاج الخصوصية الثقافية والسياسية لهم بعيداً عن الاندماج في الفضاء العام الإسرائيلي.^٥

أن معدل نمو المجتمع الحريدي يصل إلى ٤,٢٪ سنوياً، ما يعني أن تعداده يتضاعف كل ١٧ عاماً، مقارنة بتضاعف مجمل سكان الدولة كل ٤٠ عاماً تقريباً. هذا الواقع يُنتج ثقلاً متسارعاً يتجاوز البُعد الديمغرافي، ليحمل معه انعكاسات سياسية واقتصادية واجتماعية عميقة على مستقبل المجتمع الإسرائيلي غير الحريدي.^٤

تؤكد السمات الديمغرافية للمجتمع الحريدي طابعه الفتي والاستثنائي. حسب إحصائيات نهاية العام ٢٠٢٤، فإن ٥٧٪ من أفراد المجتمع الحريدي هم دون سن ١٩ عاماً، مقابل ٣١٪ فقط في أوساط اليهود غير الحريديم. متوسط العمر لا يتجاوز ١٦ عاماً، في حين يبلغ ٣٦ عاماً عند بقية اليهود. أما معدل الخصوبة فيرتفع إلى ٦,٤ أطفال للمرأة الحريدية، وهو رقم يتجاوز أكثر من ضعف المعدل لدى اليهوديات غير الحريديات (٢,٥)، ويضاعف أربع مرات تقريباً المعدل

الجدول (١): عدد الحريديم ونسبتهم في المجتمع الإسرائيلي، إحصائيات وتوقعات مستقبلية (١٩٨٠-٢٠٦٥)

السنة	عدد الحريديم	نسبتهم من مجموع سكان إسرائيل	نسبتهم من مجموع السكان اليهود (يهود + آخرون غير عرب)
١٩٨٠	٢٠٠,٢٩٠	٥,٢٪	
٢٠٠٠	٤٥٠,٠٠٠	٧,٢٪	
٢٠٠٩	٧٥٠,٠٠٠	١٠,٠٪	١٢,٥٪
٢٠١٥	٩٤٨,٠٠٠	١١,٢٪	١٤,١٪
٢٠٢٤	١,٣٩٢,٠٠٠	١٣,٩٪	١٧,٧٪
٣٨٢,٣٠	~١,٨٠٠,٠٠٠	١٦,٠٪	~٢٠٪
٢٠٤٥	~٤,٣٠٠,٠٠٠	٢٢,٠٪	~٢٨,٠٪
٢٠٦٥	~٦,٢٠٠,٠٠٠	٣٢,٠٪	~٤٠,٠٪

ملاحظة: الأرقام من ٢٠٣٠ فصاعداً هي تقديرات ديمغرافية رسمية مبنية على معطيات الخصوبة والنمو السكاني.



■ وقفة حريدية: «نموت ولا نتجند». (فلاش ٩٠)

هي التكلفة تكريس الحريديم أنفسهم لدراسة التوراة وكيف نفهم قضية «عدم المساواة في توزيع العبء».

١.١ ما هو مبدأ «توراته حرفته»؟

قضية رفض الخدمة لها أسس عقائدية تعتبر، بالنسبة للحريديم، قضية مقدسة لا يمكن التفاوض بشأنها. إن مفهوم «توراته حرفته» هو مصطلح تلمودي يشير إلى الشخص الذي يكرس حياته بالكامل لدراسة التوراة، بحيث تصبح حرفته الوحيدة. وقد ورد هذا المفهوم في «رسالة شبات»:

«فقد رُوي في البرايتا: إنَّ الزملاء الذين كانوا منشغلين في دراسة التوراة - يقطعون دراستهم من أجل قراءة الشَّمع، لكنهم لا يقطعونها من أجل الصلاة. وقال الحاخام يوحنا: لم تُعلم هذه القاعدة إلا في حالة مثل الحاخام شمعون بن يوحاي ورفاقه، إذ كانت التوراة حرفتهم، أما مثلنا نحن - فنقطع دراستنا من أجل قراءة الشَّمع ومن أجل الصلاة أيضًا».

سياسيًا، للحريديم أذرع حزبية قوية ومنظمة، قادرة على تحويل ثقلهم الديمغرافي إلى مكاسب عملية. حزب شاس يمثل اليهود الشرقيين المتدينين، بينما يهدوت هتوراه يعبر عن التيار الأشكنازي الحريدي. تلعب هذه الأحزاب الحريدية دور «بيضة القبان» في أي ائتلاف حكومي، وتمتلك قدرة ابتزاز عالية، إذ تساوم على دعمها السياسي لحكومات اليمين (بما فيها سياسات الاستيطان) مقابل ضمان ضخ موازنات لمؤسساتهم الدينية والإبقاء على الإعفاء من الجيش. حضورهم البرلماني والسياسي ليس مجرد تمثيل قطاعي، بل أصبح جزءًا من معادلة الحكم في إسرائيل، ما يربط استقرار الحكومات بمطالبهم.

قبل استعراض قضية الإعفاء من الجيش، وكيف تفاعلت بين المحكمة العليا والحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، لا بد من توضيح مسألتين. الأولى، لماذا يرفض الحريديم التجنيد للجيش الإسرائيلي، وهي مسألة عقائدية تتعلق بمبدأ «توراته حرفته». والثانية، ما

ابن ناحمان (الرامبان)^٦ أوضح أن من يجعل التوراة أساس حياته، حتى لو كان له عمل صغير للمعيشة، يُعتبر من أهل «توراته حرفته». وفي كتب الفقه مثل «الشولحان عاروخ»^٧ جرى تثبيت هذا الحكم، حتى أن هؤلاء أعفوا من الضرائب والواجبات المدنية.

لكن الخلاف الديني ظلّ حادًا. فقد قال الحاخام يشمعتيل:^٨ «واجمع غلّتك» (سفر التثنية ١١:١٤) - أي اعمل في شؤونك الدنيوية بوصفها طريقًا للحياة. في المقابل، ردّ عليه الحاخام شمعون بن يوحاي^٩ قائلاً: «إذا انشغل الإنسان بالحرث والزراعة، فماذا يتبقى للتوراة؟» وأضاف: إذا أطاع بنو إسرائيل الله، فإن الغرباء هم الذين يقومون بأعمالهم، كما ورد في سفر إشعيا: «ويقف الأجنب ويرعون غنمكم» (إشعيا ٦١:٥).

أما موسى بن ميمون^{١٠} فقد رفض بشدة أن يعيش طالب التوراة من الصدقات، وأكد أن دراسة التوراة يجب أن تقتزن بالعمل. ومع ذلك، برّر بعض الحاخامات في الأزمنة الحديثة نظام «يساكر وزبولون»، وهو مفهوم تلمودي يستند إلى قبيلتي يساكر وزبولون في التوراة؛ حيث تفرغت قبيلة يساكر لدراسة التوراة، بينما انشغلت قبيلة زبولون بالتجارة ودعمت ماديًا طلاب العلم. في إسرائيل اليوم أصبح مفهوم «توراته حرفته» الأساس الذي يمنح الحريديم إعفاءً من الخدمة العسكرية، وهو السبب الأبرز لعدم تجنيدهم. غير أن هذا الأساس الفقهي الذي يستندون إليه لا يُعد مبررًا مقنعًا بالنسبة للتيارات العلمانية أو المحكمة العليا، وهو ما خلق جدلاً واسعًا استمر عقودًا، سنحاول تلخيصه أدناه.

١.٢ عدم المساواة في توزيع العبء

في عام ٢٠٢٤ بلغ عدد الحريديم في سن التجنيد (١٨-٢٤ سنة) نحو ٨٤,٥٠٠ شاب. يعكس هذا الرقم الوزن الديمغرافي الكبير لهذه الشريحة، إذ يشكّلون ما يقارب خمس الفئة العمرية الإسرائيلية في سن الخدمة العسكرية. بمعنى آخر، من بين كل خمسة شبان مؤهلين للتجنيد في إسرائيل عام ٢٠٢٤، كان واحد منهم من خلفية حريدية.^{١١} ورغم هذه الكتلة البشرية الواسعة، فإن نسبة انخراطهم الفعلي في الجيش بقيت شبه معدومة، بسبب استمرار العمل بتسوية «توراته حرفته» والإعفاءات الواسعة الممنوحة لطلاب المعاهد

الدينية. يسلط هذا التناقض بين الحجم الديمغرافي المتزايد من جهة، ومعدلات التجنيد المتدنية من جهة أخرى، الضوء على المعضلة البنيوية التي تواجه إسرائيل: فبينما يزداد عدد الحريديم عامًا بعد عام، يظل العبء العسكري والأمني موزعًا بصورة غير متكافئة على بقية فئات المجتمع. من جهة، هناك نمو متواصل وسريع لعدد الحريديم في سن الخدمة العسكرية، ومن جهة ثانية، تبقى مساهمتهم في المؤسسة العسكرية شبه منعدمة. هذا الواقع يعمّق التوتر بين مبدأ «المساواة في العبء» الذي ترفعه المؤسسة السياسية والعسكرية الإسرائيلية، وبين واقع الاستثناء الحريدي الذي تحوّل مع مرور العقود إلى قضية سياسية واجتماعية وقانونية كبرى.

على مستوى الفقر، تُظهر البيانات في نهاية العام ٢٠٢٤ أن ٣٤٪ من العائلات الحريدية تعيش تحت خط الفقر بعد احتساب مخصصات الدولة والضرائب، مقابل ١٤٪ فقط بين العائلات اليهودية غير الحريدية. وإذا نظرنا قبل تحويلات الدولة، ترتفع النسبة إلى ٥٢٪ من العائلات الحريدية تحت خط الفقر. هذا التفاوت مرتبط بتركيب الأسرة الحريدية التي تتسم بكثرة الأطفال، بمعدل خصوبة يصل إلى ٦,٤ أطفال للمرأة، وهو من أعلى المعدلات في العالم المتقدم.^{١٢}

الجدول (٢): عدد الشبان الحريديم في سن الخدمة، سنوات مختارة (١٩٤٨-٢٠٢٤)

السنة	عدد الطلاب الحريديم في سن التجنيد
١٩٤٨	٤٠٠
١٩٦٨	٤,٧٠٠
١٩٨٥	١٦,٠٠٠
١٩٩٩	٣٠,١٧٤
٢٠٠٦	٤٤,٨٥٤
٢٠٢٤	٨٤,٥٠٠

بالنسبة إلى سوق العمل، يظهر أن مشاركة الحريديم في العمل أقل بكثير من بقية السكان. عام ٢٠٢٣ بلغ معدل التشغيل في صفوف الحريديم (الأعمار ٢٥-٦٦) ٦٨٪ فقط، مقارنة بـ ٨٥٪ عند اليهود غير الحريديم. الفجوة أكبر لدى الرجال: ٥٥,٥٪ فقط من الرجال الحريديم يعملون مقابل ٨٧٪ عند الرجال

قَدَّمَ القاضي براك اجتهداً مهماً حين وسَّع مفهوم الحق في الالتماس، مؤكداً أن حتى القضايا ذات الطابع السياسي تخضع للمراجعة القضائية. وأن القضاء في نظام ديمقراطي هو الضامن للتوازن بين سلطة الأغلبية وحقوق الفرد. ومع ذلك خُص إلى أن قرار رابين إعفاء الحريديم ما زال ضمن «هامش المعقولة»، فرفضت المحكمة الالتماس.

للانخراط في الاقتصاد. كما أن إعفاء الحريديم من الخدمة العسكرية يُترجم إلى خسائر اقتصادية مباشرة تُقدَّر بـ ٨,٥ مليار شيكل سنوياً، وترتفع إلى نحو ٣٠ مليارات عند احتساب إنتاجية العمل والضرائب المفقودة. في الجوهر، قضية «العبء» ليست مجرد نقاش مالي أو اجتماعي، بل هي بنية سياسية عميقة. إذ يجعل ثقل الحريديم الانتخابي استقرار الحكومات مرهوناً بتمويل مؤسساتهم الدينية واستمرار إعفائهم. وبهذا تُنتج إسرائيل نظاماً سياسياً واقتصادياً يرسخ هشاشتها الداخلية ويجعل الدولة أسيرة لمنطق الائتلافات، حيث يتحول العبء من مجرد توصيف إلى آلية بنيوية لإدامة اختلال الاقتصاد والمجتمع.

ثانياً: الجدول التاريخي حول الإعفاء من الخدمة العسكرية (١٩٤٨-١٩٩٩)

في عامي ١٩٤٧-١٩٤٨، عشية إعلان قيام إسرائيل، برزت حاجة ملحة لدى طرفين أساسيين في المجتمع اليهودي: الحركة الصهيونية العلمانية من جهة، والتيار الديني الأرثوذكسي (الحريدي والأحزاب الدينية) من جهة أخرى، وذلك لعقد اتفاق براغماتي يضمن تعايشهما داخل الدولة الناشئة. احتاج الصهاينة إلى غطاء ديني يمنح مشروعهم القومي شرعية يهودية ويحول دون معارضة المتدينين، في حين رأت الأحزاب الدينية، وهي أقلية ضعيفة انتخابياً وديمغرافياً، أن مشاركتها ضرورية شريطة الحصول على ضمانات تحمي مكانتها ومؤسساتها. نص هذا التفاهم، المعروف لاحقاً باسم «الستاتوس كوو»، على احترام السبب كيوم راحة رسمي، فرض الالتزام بتعاليم الحلال-الكشروت في مؤسسات الدولة والجيش، منح الحاخامية الأرثوذكسية احتكار قضايا أحوال اليهود الشخصية، وضمان استقلال شبه كامل للتعليم الديني بتمويل

غير الحريديم. بينما الفجوة بين النساء أصغر: ٨١٪ من النساء الحريديات يعملن مقابل ٨٣٪ من غير الحريديات.^{١٣}

هذه المؤشرات كلها تفسر متوسط الدخل المنخفض في المجتمع الحريدي مقارنة بغيره. ورغم أن نسبة الملكية على المساكن مرتفعة نسبياً بين الحريديم - وهي الميزة الاقتصادية الوحيدة البارزة - فإن الأعباء الاقتصادية اليومية (كثرة الأطفال، انخفاض مشاركة الرجال في العمل، تدني الأجور) تجعلهم أكثر اعتماداً على دعم الدولة والتحويلات الاجتماعية.

تكشف المعطيات بوضوح حجم العبء المالي المباشر وغير المباشر. فالدعم الحكومي المعلن للحريديم يتراوح بين ٦-٥ مليارات شيكل سنوياً (١,٣-١,٩ مليار دولار)، لكن الكلفة الأوسع - الناتجة عن فقدان الضرائب وتدني المشاركة في سوق العمل - تصل إلى عشرات المليارات سنوياً. تُوزع هذه الأموال عبر قنوات متعددة: منح دراسية، دعم مؤسسي، بدلات رفاه، وتُضاف إليها «أموال ائتلافية» ضخمة تُشترط عادةً في صفقات تشكيل الحكومات.^{١٤}

تكشف تفاصيل الميزانيات الطبيعية الممنهجة لهذه السياسة: ١,٢٧ مليار شيكل للـ «يشيفوت»، ٧٥ مليوناً لمعاهد النساء الحريديات، ٨٧ مليوناً لتعزيز الهوية اليهودية، ٦٠ مليوناً لاستقبال طلبية من الخارج، ومخصصات أخرى مثل ٢,٩ مليوناً لمبادرات «طهارة الأسرة». غير أن هذه الأرقام تعكس القشرة فقط، إذ تُضاف إليها مليارات إضافية تُنتزع من الحكومات عبر مفاوضات ائتلافية.^{١٥}

يقترن هذا الواقع المالي بآليات اجتماعية تُحوّل المخصصات إلى أداة لإدامة الاعتماد على الدولة بدل الاندماج في سوق العمل. إذ تُخفّض بعض الإعانات إذا التحق رب الأسرة بعمل، ما يخلق حافزاً معاكساً

يمكن النظر إلى قرار روبنشتاين لا بوصفه مجرد فصل جديد في الجدل حول إعفاء الحريديم من الخدمة العسكرية، بل باعتباره تحولاً جوهرياً في موقع المحكمة العليا ودورها المتنامي في الحياة السياسية والقانونية. فهذا القرار جاء امتداداً مباشراً للثورة القضائية التي قادها أهارون براك منذ الثمانينيات، حيث لم تكتفِ المحكمة بممارسة رقابة شكلية على صلاحيات وزير الدفاع، بل رأت أن تضخم أعداد المعفيين بحول المسألة إلى قضية دستورية وتشريعية تتجاوز حدود السلطة التنفيذية.

أن يخضع لتدريب عسكري قصير لثلاثة أشهر قبل أن يُحوّل مباشرة إلى الاحتياط. تُظهر هذه المرحلة المبكرة أن الإعفاء لم يكن «قانوناً طبيعياً» أو «حقاً مكتسباً»، بل كان صفقة سياسية ظرفية سرعان ما تجذرت لتصبح بنية أساسية في العلاقة بين الدولة والحريديم.^{١٨}

بعد حرب ١٩٦٧، عاد الجدل في إسرائيل حول مسألة إعفاء طلاب المعاهد الدينية الحريدية من الخدمة العسكرية. ففي عام ١٩٦٨ حذّر رئيس الأركان حاييم بار-ليف من أزمة في قوة التجنيد، إذ ارتفع عدد المعفيين من نحو ٤٠٠ في عام ١٩٤٨ إلى نحو ٤٧٠٠. لمواجهة هذا التضخم، شكّلت الحكومة لجنة وزارية برئاسة موشيه دايان، وأوصت اللجنة بعدم إجراء تغييرات جذرية لكنها فرضت قيوداً: منع فتح يشيفوت جديدة تدخل في نظام الإعفاء، وتحديد سقف أقصى بـ ٨٠٠ طالب جديد سنوياً. عضو اللجنة موشيه كول اقترح إخضاع طلاب اليشيفوت لتدريب عسكري مواز لدراساتهم، لكن اقتراحه رفض. في ١٩٧٥، ألغى وزير الدفاع شمعون بيريس قيود فتح يشيفوت لكنه أبقى سقف الـ ٨٠٠، إلا أن العدد تجاوز ذلك ووصل إلى ٨٨١. وهكذا فشلت أول محاولة لتقييد الظاهرة أمام النمو الديمغرافي الحريدي المتسارع.^{١٩}

باختصار، تلبورت الملامح الأولى لقضية إعفاء طلاب المعاهد الدينية الحريدية من الخدمة العسكرية في إسرائيل بين عامي ١٩٤٨ و ١٩٧٠، في ظل غياب كامل لأي تدخل من المحكمة العليا. ويمكن تفسير هذا الغياب بعاملين أساسيين. الأول أن المحكمة في تلك الحقبة لم تكن قد تطورت بعد إلى محكمة ناشطة أو ذات نزعة تدخلية في القضايا الخلافية الكبرى، كما أصبحت لاحقاً خلال التسعينيات مع ما سُمّي

حكومي. لاحقاً أضيفت ترتيبات مثل تأجيل تجنيد طلاب المعاهد الدينية وخيارات خدمة بديلة للنساء المتدينات. لقد أسس هذا الاتفاق الإطار المؤسسي للعلاقة بين الدين والدولة في إسرائيل.^{١٦}

تتمحور القضية التي تعالجها هذه المقالة حول إعفاء طلاب المعاهد الدينية الحريدية من الخدمة العسكرية مقابل تفرغهم لدراسة التوراة، وقبولهم العملي بوجود دولة إسرائيل رغم رفضهم الصهيونية كأيدولوجيا سياسية. فالحريديم لا يرون أنفسهم جزءاً من مشروع قومي يسعى إلى إنشاء دولة يهودية على «أرض إسرائيل»، إذ يعتبرون أن مهمة اليهود الأساسية هي إحياء «توراة إسرائيل»، بينما تعود مسؤولية إعادة الأرض وإقامة الملكوت إلى مشيئة الرب وتدبيره الإلهي. في تشرين الأول ١٩٤٨، برّر دافيد بن غوريون أمام لجنة الأمن قرار إعفاء نحو ٤٠٠ طالب حريدي بالقول إن تجنيدهم سيؤدي إلى إغلاق المعاهد الدينية، مشيراً أيضاً إلى أن إعفاء رجال الدين من الخدمة العسكرية أمر متبع في دول أخرى. وفي كانون الثاني ١٩٥١، ثبت بن غوريون هذا الترتيب عبر رسالة رسمية وجهها إلى رئيس الأركان ووزارة الدفاع، مؤكداً أن طلاب المعاهد المنخرطين في الدراسة الدينية يُعفون من الخدمة بموجب المادة (١٢) من «قانون خدمة الأمن».^{١٧}

منذ ذلك الحين، تحولت «التسوية المؤقتة» إلى قاعدة قانونية. لكن محاولات تعديلها لم تتوقف: ففي ١٩٥٤ أصدر وزير الدفاع بنحاس لافون قراراً بتجنيد الطلاب الحريديم بعد أربع سنوات دراسة، غير أن رئيس الوزراء موشيه شاريت ألغاه بعد احتجاجات واسعة. وفي ١٩٥٨ أبرم شمعون بيريس، مدير وزارة الدفاع حينها، تسوية جديدة مع قادة اليشيفوت بدعم بن غوريون، أقرت آلية لتأجيل الخدمة، ونصّت على أن الطالب الذي يبلغ الخامسة والعشرين يمكن



■ من تظاهرة حريدية مناوئة للتجنيد. (أرشيفية، فلاش ٩٠)

الإسرائيليون، سواء النظاميين أو الاحتياط، بسبب المهمات الجديدة، وأن أحد الحلول يكمن في إلغاء مبدأ إعفاء الحريديم الذين يشكل شبانهم في سن الخدمة نحو ٥٠٠٠ شخص في حينها. وأضاف الملتمس حجة تشابه تمامًا الحجة التي برزت هذه الأيام في ظل حرب الإبادة على قطاع غزة إذ قال: «في حال تم استدعاء الحريديم إلى الخدمة، فإن الأمر من شأنه توفير ١,٥ مليون يوم عمل بالمعدل (هكذا جاء في النص)، مما قد يخفف الأعباء عن الجنود الاحتياط الذين ارتفعت أيام خدمتهم السنوية بعد ١٩٦٧». ^{٢٠} في هذا القرار، تبنت المحكمة مبدأ «عدم القابلية للمراجعة القضائية»، التي تنص على أن ملف الحريديم هو مسألة سياسية بامتياز، ولا يجوز عرضها على المحكمة أو أنها غير مناسبة للنظر القضائي. ^{٢١} لم ترغب المحكمة العليا في هذه المرة أن تتدخل في قضية الإعفاء والترتيبات الحكومية مع الحريديم، إلا أن المحكمة ستتحول، بعد هذا القرار، رويدًا رويدًا، إلى لاعب أساسي في النقاش الدائر داخل إسرائيل حول قضية الإعفاء، كما بدأ يظهر في العام ١٩٨٦.

بـ «الثورة الدستورية». أما العامل الثاني فيرتبط بالمعطيات الديمغرافية والسياسية: فالحريديم لم يكونوا بعد كتلة سكانية ضخمة بما يكفي لتهديد التوازنات القائمة داخل المجتمع الإسرائيلي، كما لم يتجاوز حضورهم السياسي الهامش، ولم يبلوروا بعد وعيًا جماعيًا بقدرتهم على استخدام ثقلهم البرلماني للضغط على الحكومات الائتلافية. وبذلك ظلت تسوية «توراته حرفته» التي أقرها بن غوريون في بدايات الدولة، والتي منحت إعفاءً محدودًا لبضع مئات من الطلبة، خارج نطاق المراجعة القضائية، لتتحول تدريجيًا من استثناء إداري مؤقت إلى قاعدة عمل تُرسخ إعفاءً شبه دائم. هذه المرحلة التأسيسية، التي اتسمت بغياب المراجعة القضائية وضعف الوزن السياسي للحريديم، هي التي مهدت لتفاقم الإشكالية في العقود اللاحقة مع تزايد أعدادهم وتعاضم نفوذهم في النظام السياسي الإسرائيلي.

قُدمت أول التماسات للمحكمة العليا عام ١٩٧٠ ضد نظام الإعفاء. في هذا الالتماس الذي قدمه يسرائيل بيكير، ضابط احتياط، ادعى الملتمس أنه بعد احتلال عام ١٩٦٧ ازدادت الضغوطات على الجنود

٢،١ من قضية رسلر (١٩٨٦) إلى قضية روبنشتاين (١٩٩٨)

تعد قضية «رسلر ضد وزير الدفاع» (٩١٠/للعام ١٩٨٦) محطة أساسية في تطور الجدل القانوني والسياسي حول إعفاء الطلاب الحريديم من الخدمة العسكرية بموجب مبدأ «توراته حرفته». ففي عام ١٩٨٦ قَدِّم ثلاثة من ضباط الاحتياط - يهودا رسلر، زئيف كوسين ورامي دكل - التماسًا إلى المحكمة العليا ضد وزير الدفاع إسحق رابين، احتجاجًا على قراره الاستمرار في تأجيل خدمة طلاب المعاهد الدينية ما داموا يتفرغون لدراسة التوراة. جادل المتمسون بأن هذا القرار غير قانوني، لأنه يفتقد لأساس تشريعي من الكنيست، ويخالف مبدأ المساواة، إذ يلقي عبء الخدمة الاحتياطية على فئة معينة بينما يُعفى غيرهم بشكل متزايد، حيث بلغ عدد المشمولين بالإعفاء عام ١٩٨٦ نحو ١٧,٠٠٠ طالب حريدي.

دافع وزير الدفاع عن قراره (أو بالأحرى قرار الدولة منذ نشأتها عام ١٩٤٨) مبررًا اعتبارات دينية واجتماعية: احترام الالتزام التاريخي والديني للحريديم بدراسة التوراة، صعوبة اندماجهم في الجيش بسبب أسلوب حياتهم المتشدد دينيًا، الشك في فعالية خدمتهم العسكرية، وأهمية الحفاظ على توازن مجتمعي في قضية خلافية وحساسة.

ناقشت المحكمة العليا برئاسة القاضي أهارون براك القضية مستندة إلى ثلاث مقاربات فقهية، فوفرت سوابق قضائية لن يكون مستقبلًا بالإمكان تجاهلها أثناء الوقوف أمام المحكمة العليا، سواء بشأن قضية الحريديم أو قضايا أخرى:

١. حق الوقوف أمام القضاء (بالعبرية: زخوت عاميدا): وهو مبدأ يحدد من يملك الحق في تقديم التماس للمحكمة العليا. في الأصل كان مقتصرًا على من تضرر شخصيًا، لكن مع الحكم في قضية رسلر توسع ليشمل ما يسمى بـ «الملتمس العام»، أي أن الأفراد أو الهيئات يمكنهم الطعن في قضايا عامة تمس المصلحة الجماعية، حتى دون ضرر شخصي مباشر.

٢. قابلية المسألة للقضاء (شفيطوت): تعني ما إذا كان الموضوع المطروح يدخل ضمن اختصاص القضاء أم يُعتبر مسألة سياسية محضة. قبل رسلر، كان

الاتجاه التقليدي أن القضايا السياسية غير قابلة للبت قضائيًا. غير أهارون براك هذا المفهوم جذريًا، معتبرًا أن كل قرار حكومي يخضع لمراجعة قانونية، وإن ظلّ النقاش حول مدى التدخل القضائي مفتوحًا.

٣. هامش أو نطاق المعقولة: هو مبدأ رقابي ابتكره القضاء الإسرائيلي لفحص قرارات السلطة التنفيذية، في هذه الحالة لفحص قرار وزير الدفاع رابين حول الاستمرار في إعفاء الحريديم من الخدمة. المحكمة لا تفرض قرارها، بل تسأل: هل القرار الذي اتخذته الوزير يقع ضمن دائرة القرارات «المعقولة» التي يمكن لسلطة عامة اتخاذها؟ إذا تجاوز القرار هذا الهامش باعتباره غير منطقي أو تمييزي أو متطرف، تتدخل المحكمة وتبطله.^{٢٢}

قدّم القاضي براك اجتهادًا مهمًا حين وسّع مفهوم الحق في الالتماس، مؤكدًا أنّ حتى القضايا ذات الطابع السياسي تخضع للمراجعة القضائية، وأنّ القضاء في نظام ديمقراطي هو الضامن للتوازن بين سلطة الأغلبية وحقوق الفرد. ومع ذلك خلص إلى أنّ قرار رابين إعفاء الحريديم ما زال ضمن «هامش المعقولة»، فرفضت المحكمة الالتماس. ورغم رفض الدعوى، اعتُبر الحكم اختراقًا قضائيًا، إذ كانت هذه أول مرة تُقبل فيها التماسات في موضوع إعفاء الحريديم، مما مهّد لاحقًا لأحكام أكثر صرامة مثل قضية روبنشتاين (١٩٩٨) التي قضت بضرورة سن قانون من الكنيست ينظم الإعفاءات بدلًا من قرارات إدارية. والسباق التاريخي المرتبط بتفاعلات قضية الإعفاء منذ حكم رسلر عام ١٩٨٦ مهم لفهم ماذا حصل في قضية روبنشتاين عام ١٩٩٨ والتي كانت المحطة الأكثر أهمية.

في هذا السياق، أصدر مراقب الدولة عام ١٩٨٨ تقريرًا شديد اللهجة انتقد فيه غياب الأساس القانوني الواضح للتسوية، حيث كانت الإعفاءات تُمنح بقرارات إدارية من وزير الدفاع دون سند تشريعي أولي من الكنيست.^{٢٣} وأشار التقرير إلى غياب معايير شفافة واعتماد نهج اعتباطي في منح الإعفاءات، محذرًا من تداعيات اجتماعية وعسكرية خطيرة تتمثل في تراجع معدلات التجنيد، وتراكم العبء على الشباب العلماني، واتساع الشرخ داخل المجتمع الإسرائيلي. أوصى التقرير

تُعد لجنة طال لحظة مفصلية لأنها أدخلت البعد القانوني بشكل صريح إلى قضية كانت تدار لعقود عبر استثناءات إدارية، وأظهرت حدود قدرة الدولة على فرض التجنيد القسري على الحريديم دون تفجير أزمة داخلية، كما وضعت أساس النقاش الحديث حول العلاقة بين الدين والدولة وفتحت مسار «الخدمة المدنية» كحل وسط رغم محدوديته.

تقدم به أمنون روبنشتاين،^{٢٤} نائب عن حزب شينوي وهو الحزب الذي تأسس وقدم برنامجه على أساس إنهاء ملف إعفاء الحريديم وتحقيق «المساواة».

تركز النقاش القضائي في قضية روبنشتاين حول سؤال جوهرى: هل تجاوز تضخم أعداد المعفيين من الخدمة العسكرية الحد الذي يجعل الكمية تتحول إلى مسألة نوعية تهدد المصلحة العامة؟ وهل باتت القضية أعقد من أن تُترك لسلطة وزير الدفاع، ما يستدعي حلاً تشريعيًا من الكنيست؟

نظرت المحكمة في التماسين أساسيين: الأول قاده أعضاء كنيست، بينهم أمنون روبنشتاين وحاييم أوران، طالبوا بفرض سقف أقصى لعدد الطلاب الذين يمكن أن يحصلوا على تأجيل خدمة. الثاني قُدّم من يهودا رسلر - وهو ضابط الاحتياط نفسه الذي التمس في قضية رسلر (١٩٨٦) - حيث عاد ليؤكد أنّ وزير الدفاع لا يملك صلاحية منح إعفاءات واسعة بهذا الحجم عبر قرارات إدارية، وأن الأمر يجب أن ينظم بقانون أساسي صادر عن الكنيست. أي أن رسلر استمر في متابعة القضية لعقد كامل، مما أعطى بُعداً متواصلًا لمعركته القانونية.

رگز المُلتمسون على أنّ الترتيب القائم يمس بمبدأ المساواة، غير معقول، ولا يراعي التناسب، وهو ما يبرر إطارًا تشريعيًا ملزمًا. أما وزير الدفاع فجادل بأنّ الأمن لم يتضرر، وأن تحديد سقف عددي سيخلق مشاكل اجتماعية وقانونية في اختيار من يُعفى ومن يُجنّد، مضيفًا أنّ الجيش ليس بحاجة فعلية للحريديم وأن خدمتهم قد تكون غير فعّالة.

قررت المحكمة العليا بالإجماع أن تضخم الأعداد غير طبيعية القضية، فلم يعد وزير الدفاع مخولًا بمفرده. رأت أن هذه قضية «تنظيم أولي» يجب أن تحسم في الكنيست عبر تشريع صريح. ومن هنا ألزمت الكنيست

الحكومة والكنيست بتنظيم المسألة عبر تشريع أولي لا عبر قرارات وزارية متفرقة، كما دعا إلى وضع حدود رقمية أو نسبية لعدد المعفيين، وتحديد معايير واضحة لشروط الإعفاء، مع إخضاعها لرقابة دورية من الكنيست. وفي ما يتعلق بالمسؤولية، حمّل مراقب الدولة في تقريره الحكومات الإسرائيلية المسؤولية الأولى عن استمرار الأزمة. فقد أشار إلى أن وزراء الدفاع استخدموا صلاحياتهم بشكل واسع ودون رقابة كافية من الكنيست، وانتقد فشل الحكومات في تحويل المسألة إلى تشريع أولي رغم حساسيتها.

في التسعينيات، بعد أن تجاهلت الحكومة توصيات تقرير مراقب الدولة لعام ١٩٨٨، ارتفع العدد إلى أكثر من ٣٠,٠٠٠ (بعد أن كان أقل من ٢٠ ألفًا في بداية الثمانينات). وفي عام ١٩٩١ ناقشت لجنة مراقبة الدولة القضية مجددًا، معتبرة أنّه لا مبرر لمنح عشرات الآلاف تأجيلًا طويلًا يعادل عمليًا إعفاء من الخدمة، في ظل أعباء الأمن الثقيلة على باقي المواطنين. عام ١٩٩٢ عُيّنّت لجنة جديدة قدمت توصيات في ١٩٩٥، من بينها تقصير مدة التأجيل لنصف سنة فقط قابلة للتجديد حتى سن ٢٥، فرض تقارير دورية من الحاخامات عن عدد الطلاب، وحرمان أي معهد لا يلتزم بالقواعد من الاعتراف الرسمي. لكن، كل هذه الحلول كانت تجميلية، تحاول أن تهرب إلى الأمام عبر تأجيل النقاش الحاسم في قضية الإعفاء إلى حين انتهاء دورة الحكومة التي تبتت في الأمر، وبالتالي تأجيلها إلى دورات تالية. خُلف هذا الوضع أزمة اجتماعية مزدوجة: من جهة تنامي شعور باللامساواة بين المواطنين، ومن جهة أخرى مأزق شخصي لطلاب لم ينجحوا في الدراسة ولا يستطيعون العمل، ما قاد إلى حالة من الخرق المستمر للقانون، والفقر الفردي، وإضعاف سوق العمل - كما تم وصف الأمر في قضية روبنشتاين؛ وهو التماس

إذ ذلك، ظلت الحكومات تكتفي بإنشاء لجان مثل لجنة عبري، وتقديم مقترحات نظرية، ثم تركها دون تنفيذ، لتبقى الأزمة معلّقة وتستمر كجرح مفتوح في صميم العلاقة بين الدولة والمجتمع الحريدي. بهذا يمكن القول إن لجنة عبري لم تقدّم حلولاً بقدر ما جسدت عجز الدولة: محاولة التحرك دون تحريك شيء فعلياً، والإبقاء على الغموض كألية إدارة لمعضلة مستعصية.

إطار تشريعي أولي من الكنيست. أمام هذا الحكم، عيّن رئيس الحكومة ووزير الدفاع آنذاك إيهود باراك لجنة خاصة برئاسة القاضي المتقاعد تسفي طال لتقديم صيغة تسوية «عادلة» لمسألة تجنيد طلاب المعاهد. خلال سبعة أشهر، استمعت اللجنة إلى طيف واسع من الشهادات والمواقف: ممثلين عن الجيش، بينهم اللواء يهودا شغف رئيس هيئة القوى البشرية، إلى جانب مسؤولين مدنيين ورجال دين. وقد ركزت مداولاتها على بُعدين أساسيين:^{٢٥}

- البعد الأمني، حيث أعلن الجيش أنّه معنيّ مبدئيًا بتجنيد الحريديم، لكنه قيد ذلك بتوجيهات الحكومة وبما يحافظ على وحدة المجتمع. وأكد أنّ الهدف الأساسي هو دمج جميع فئات المجتمع في الجيش لكن عبر الحوار والتدرج، وليس بالإكراه، مشيرًا إلى أن غياب طلاب المعاهد لا يشكل تهديدًا مباشرًا لاحتياجات الجيش لكنه يولّد أزمة ثقة ومجتمعًا منقسمًا.
- أما البعد الاجتماعي، فقد ركز على الانقسام المتنامي بين العلمانيين والحريديم، معتبرًا أنّ استمرار الإعفاء الجماعي يولّد إحساسًا عميقًا بانعدام المساواة ويهدد العقد الاجتماعي في إسرائيل.

قدمت لجنة طال تصورًا يقوم على التوازن بين احترام هوية الحريديم من جهة، ومعالجة مبدأ «المساواة في تحمّل العبء» من جهة أخرى. أبرز توصياتها كانت إبقاء مبدأ «توراته حرفته» كقاعدة عامة للإعفاء، لكن ضمن ضوابط زمنية أو عددية. كما اقترحت «سنة الحسم» عند بلوغ الطالب سن ٢٢-٢٣، بحيث يقرر بين ثلاثة مسارات: العودة إلى المعهد ومواصلة الدراسة، أو الالتحاق بالخدمة العسكرية فترة قصيرة أو كاملة،

بسن قانون خلال عام، ما أدى إلى تشكيل لجنة طال التي صاغت لاحقًا قانون طال (٢٠٠٢) لتقنين شروط إعفاء طلاب المعاهد الدينية (أنظري القسم التالي: قانون طال).

يمكن النظر إلى قرار روبنشتاين لا بوصفه مجرد فصل جديد في الجدل حول إعفاء الحريديم من الخدمة العسكرية، بل باعتباره تحولًا جوهريًا في موقع المحكمة العليا ودورها المتنامي في الحياة السياسية والقانونية. فهذا القرار جاء امتدادًا مباشرًا للثورة القضائية التي قادها أهارون براك منذ الثمانينيات، حيث لم تكتفِ المحكمة بممارسة رقابة شكلية على صلاحيات وزير الدفاع، بل رأت أنّ تضخّم أعداد المعفيين يحوّل المسألة إلى قضية دستورية وتشريعية تتجاوز حدود السلطة التنفيذية. بهذا الموقف، جسدت المحكمة صراعًا أوسع بين مبدأ فصل السلطات من جهة، ودورها كفاعل مركزي يوازن بين الحكومة والكنيست من جهة أخرى. ومن هذه الزاوية، يغدو ملف الإعفاءات مرآة للتوتر البنيوي القائم في النظام السياسي الإسرائيلي، وتوتر استمرّ حتى اندلاع الثورة القضائية عام ٢٠٢٣، حين سعى اليمين الإسرائيلي إلى تقليص صلاحيات المحكمة العليا وإنهاء إرث «ثورة براك» التي رفعت سقف التدخل القضائي في القضايا العامة. وهكذا، يظل مستقبل النظام السياسي الإسرائيلي مرهونًا بحدة الصراع على موقع القضاء ودوره في رسم حدود السلطة.

٢٠٢ قانون طال: من التشريع (٢٠٠٢)

إلى الإلغاء (٢٠١٢)

ظهرت لجنة طال سنة ١٩٩٩ بعد قرار المحكمة العليا في قضية روبنشتاين الذي شدد على أنّ مسألة إعفاء طلاب المعاهد الدينية لا يمكن أن تُدار فقط عبر قرارات إدارية من وزير الدفاع، بل يجب أن تُنظم في



■ صورة تعبيرية. (فلاش ٩٠)

البعد القانوني بشكل صريح إلى قضية كانت تدار لعقود عبر استثناءات إدارية، وأظهرت حدود قدرة الدولة على فرض التجنيد القسري على الحريديم دون تفجير أزمة داخلية، كما وضعت أساس النقاش الحديث حول العلاقة بين الدين والدولة وفتحت مسار «الخدمة المدنية» كحل وسط رغم محدوديته. وبالتالي، تعكس لجنة طال محاولة «هندسة توازن هش» بين منطق الدولة الحديثة القائم على المساواة والخدمة والدمج في السوق، ومنطق الجماعة الدينية التي ترى في التفرغ للتوراة هوية وجودية. لكن عملياً، لم ينجح هذا التوازن؛ فالقانون لم يؤدِّ إلى تجنيد واسع، بل عمّق الشعور بالاستثناء وأبقى الانقسام الاجتماعي قائماً، ما جعل المسألة تنفجر مجدداً في معارك سياسية وقضائية لاحقة.

لا بد من الإشارة إلى أنه بعد إقرار الكنيست قانون طال سنة ٢٠٠٢، لم يمر وقت طويل حتى قُدمت أربعة التماسات إلى المحكمة العليا طالبت بإلغائه.^{٢٧} كان جوهر هذه الالتماسات الطعن في دستورية القانون، واعتباره مخالفاً لمبدأ المساواة الذي

أو الانخراط في خدمة مدنية بديلة. كما أوصت بفتح مسارات جديدة تتلاءم مع أسلوب حياة الحريديم الديني، مثل وحدات قتالية منفصلة أو خدمة مدنية في مجالات التعليم والرعاية، إلى جانب إدماج تدريجي يهدف إلى خلق فرص لانخراطهم في سوق العمل والخروج من دائرة الفقر.

في عام ٢٠٠٢ تبنت الكنيست توصيات اللجنة عبر «قانون طال» الذي صدر كقانون مؤقت لخمس سنوات قابلة للتجديد. وقد مثل ذلك المرة الأولى التي يتم فيها تقنين إعفاء الحريديم عبر تشريع برلماني، بدل أن يبقى خاضعاً لقرارات وزارية. لكن جاءت النتائج محدودة: ففي عام ٢٠٠٦ كان هناك نحو ٤٩,٠٠٠ طالب معهد تحت الإعفاء، ولم يلتحق بالخدمة العسكرية سوى بضع مئات، بينما فضل أغلبهم العودة للمعهد أو انتظار الخدمة المدنية. استمرت الانتقادات من أوساط علمانية واجتماعية اعتبرت أن القانون لم يحقق «مساواة في العبء» بل شرعن التمييز.^{٢٦}

تعد لجنة طال لحظة مفصلية لأنها أدخلت

يفترض أن يسري على جميع المواطنين. ركّز الملتزمون، وهم أكاديميون وجمعيات مدنية وأعضاء كنيسة، على أنّ القانون يخلق تمييزاً واضحاً بين فئتين: من يخدمون في الجيش خدمة إلزامية ويتحملون أعباء الاحتياط، مقابل طلاب المعاهد الدينية (الحريديم) الذين يتمتعون بتأجيل مستمر يتحول عملياً إلى إعفاء كامل. هذا التمييز، بحسب الالتماسات، يضرب فكرة «تقاسم العبء» التي تُعتبر ركيزة شرعية المؤسسة العسكرية الإسرائيلية.

استندت الالتماسات أيضاً إلى القانون الأساسي: كرامة الإنسان وحرية، وإلى مبادئ إعلان الاستقلال، معتبرة أنّ القانون يمنح امتيازات لفئة محددة دون مبرر أمني أو مدني مقنع، كما شددت على أنّ صلاحية وزير الدفاع في منح إعفاءات جماعية بهذا الحجم تتجاوز صلاحياته الطبيعية، وأن المسألة تحتاج إلى تشريع أولي من الكنيسة لا إلى قرارات إدارية. وحدت المحكمة العليا الالتماسات في ملف واحد، ونظرت فيها بهيئة موسعة من أحد عشر قاضياً، ما عكس خطورة القضية. بيّنت المداوولات معضلة واضحة: فمن جهة، أظهرت الأرقام تزايداً كبيراً في أعداد المستفيدين من القانون، حيث بلغت عشرات الآلاف. ومن جهة أخرى، أيّ إلغاء فوري كان سيخلق أزمة اجتماعية وسياسية مع المجتمع الحريدي، ويثير تساؤلات عملية حول تجنيد هذه الأعداد.^{٢٨}

في حكمها الصادر أواخر ٢٠٠٦، اعترفت المحكمة العليا بأنّ القانون في صيغته المطبقة لا يحقق العدالة ولا يوازن بين احترام التقاليد الدينية ومبدأ المساواة. رأت أن بند «سنة الحسم» لم ينجح في دمج الطلاب في الجيش أو الخدمة المدنية، بل تحول إلى وسيلة للبقاء في دائرة الإعفاء. بناءً على ذلك، أكدت أنّ استمرار الإعفاء الجماعي يحتاج إلى إطار تشريعي جديد يقره الكنيسة، لا إلى تمديد تلقائي. لكن المحكمة لم تُلغ القانون فوراً، بل منحت الكنيسة مهلة سنة كاملة لإيجاد حل بديل، مدركة صعوبة كسر الترتيب القائم دفعة واحدة. بهذا المعنى، شكّلت الالتماسات نقطة تحول جديدة: فقد أرسلت أن قانون طال يكرس تمييزاً غير عادل ويمثل أزمة دستورية واجتماعية، لكنها أيضاً أبرزت حدود تدخل القضاء أمام موازين القوى السياسية والاجتماعية، تاركة الباب مفتوحاً لاستمرار الجدل حول «تقاسم العبء» في إسرائيل.

في أعقاب فشل تطبيق قانون طال كما كان متوقعاً، وخصوصاً بند «الخدمة المدنية» للشبان الحريديم، أنشأت الحكومة الإسرائيلية لجنة خاصة برئاسة القاضي المتقاعد طوفيا عبري عُرفت باسم لجنة عبري لتخطيط الخدمة الوطنية المدنية. الهدف المعلن كان وضع تصور عملي يتيح للحريديم الذين لا يخدمون في الجيش أن ينخرطوا في مسارات خدمة مدنية بديلة، مثل العمل في مجالات التعليم، الصحة، الرفاه، أو الأمن الداخلي. اللجنة ضمت ممثلين عن وزارات مختلفة (الدفاع، التربية، الرفاه، الصحة) إلى جانب خبراء قانونيين. كُلفت بوضع معايير واضحة: من هي الفئات المؤهلة، ما هي المؤسسات التي ستستوعب هؤلاء الشبان، وكيف سيتم تمويل هذا الجهاز الجديد وتشغيله؟. من الناحية النظرية، كان يفترض أن يشكل هذا بديلاً عملياً لإعفاء عشرات الآلاف من طلاب المعاهد الدينية من الخدمة العسكرية، بما يسمح لهم بالمساهمة في المجتمع بطريقة مختلفة.^{٢٩} لكن عند الدخول في التفاصيل، ظهرت الصعوبات الجوهرية. أولاً، المجتمع الحريدي نفسه لم يكن مستعداً للتجاوب؛ قادته الدينيون رأوا في الخدمة المدنية تهديداً لا يقل خطورة عن الخدمة العسكرية لأنها تعني الاحتكاك بالعالم «العلماني». ثانياً، الوزارات المعنية لم تتفق على آلية تنفيذ أو توزيع الموارد، فبقيت الخطة حبراً على ورق. ثالثاً، لم يكن هناك استعداد سياسي حقيقي لمواجهة المعارضة المتوقعة، سواء من داخل المعسكر الحريدي أو من المؤسسة العسكرية التي لم ترَ فائدة مباشرة من استيعاب آلاف المتطوعين غير المدربين. نتيجة لذلك، لم تنجح لجنة عبري في وضع مخطط عملي قابل للتنفيذ. بقيت توصياتها في إطار «إمكانية مستقبلية» دون أن تتحول إلى سياسة ملزمة. عملياً، استُخدمت اللجنة كأداة لتأجيل مواجهة السياسية والاجتماعية مع مشكلة تجنيد الحريديم، أكثر من كونها محاولة جادة للحل.

عكس هذا المسار نمطاً متكرراً في تعامل الحكومات الإسرائيلية مع القضية: محاولات شكلية لدفع الأمور إلى الأمام، تبقى عاجزة عن اتخاذ قرار حاسم. فالخيار الأفضل من وجهة نظرها هو إبقاء المسألة معقّنة، باعتبارها «مشكلة غير قابلة للحل» في السياق السياسي والاجتماعي الإسرائيلي. لذلك، ظلّت الحكومات

اللجنة	تعريف بعملها	سبب فشلها
لجنة بلسنر (٢٠١٢)	لجنة برلمانية برئاسة يحنان بلسنر، سُكّلت بعد إبطال قانون طال لصياغة بديل ينظم تجنيد الحريديم. أوصت بفرض أهداف إلزامية وعقوبات تدريجية، معتبرة أن غياب إطار قانوني واضح يهدد مبدأ المساواة في العبء الوطني.	انهارت بسبب مقاطعة الأحزاب الحريدية، وانسحاب ممثلي الليكود وشاس، ما أفقدها شرعية سياسية وأغلق الطريق أمام تحويل توصياتها إلى قانون عملي ملزم.
لجنة بيري (٢٠١٣)	ترأسها وزير العلوم يعقوب بيري لصياغة بديل عملي يوازن بين المساواة والحساسية الدينية. أوصت بفرض حصص تجنيد تدريجية على طلاب المعاهد، مع بدائل للخدمة المدنية، وتحديد سقف عددي لأعداد المعفيين من الجيش الإسرائيلي.	واجهت معارضة حريدية شرسة، فتحوّلت توصياتها إلى نصوص رمزية لا تُطبّق، مما أفقدها القوة التنفيذية والقبول الاجتماعي.
لجنة شاكيد (٢٠١٣-٢٠١٤)	ترأسها وزيرة العدل أبيلت شاكيد لتسوية الخلافات الائتلافية حول التجنيد. صاغت مقترحات تسمح بدمج تدريجي للحريديم في الجيش أو الخدمة المدنية، مع أهداف واقعية، مراعية التوازن بين الضغوط الشعبية والعلاقات مع الأحزاب الدينية.	اعتُرت تسوية هشة، عارضتها المعارضة العلمانية لضعف طابعها الإلزامي، ورفضتها الأحزاب الحريدية لمساسها بالاستثناءات.
لجان تعديلات ١٩ و٢١ (٢٠١٤-٢٠١٥)	لجان حكومية برلمانية بلورت توصيات بيري وشاكيد إلى تعديلات على قانون خدمة الأمن. أقرت أهداف تجنيد سنوية، مع عقوبات مؤجلة، وفترات انتقالية طويلة تمنح الحريديم وقتاً للتكيف دون تهديد مباشر.	بعد عودة الحريديم إلى الائتلاف عام ٢٠١٥، جُمّدت وفُرغت التعديلات من مضمونها، مما جعلها إطاراً شكلياً لا يُطبق على أرض الواقع.

كل طرف بالكفة إلى الآخر دون حسم، ما عمّق حالة الفراغ القانوني والسياسي.

اعتبر الحاخامات والقيادات الحريدية القرار تهديداً مباشراً لهوية مجتمعهم. وصف الحاخام شموييل أويرباخ ٣٠ الخطوة بأنها «كارثة تستهدف قلب اليهودية»، فيما رفضت الأحزاب الحريدية أي محاولة لإيجاد بدائل قانونية. هكذا، قاطعت «لجنة بلسنر» التي سُكّلت عام ٢٠١٢، وأسهمت الضغوط الداخلية في حلها بعد تدخل نتنياهو، ما أبرز هشاشة التوازن داخل الائتلافات اليمينية. لكن الضغوط القضائية لم تتوقف. مع حكومة نتنياهو الثالثة (٢٠١٣)، طُرحت عبر «لجنة بيري» صيغة جديدة حدّدت سقفاً للإعفاءات (١,٨٠٠ طالب سنوياً)، وربطت التمويل بنسب التجنيد، وصولاً إلى اقتراح عقوبات جنائية على المتطهرين. ثم جاءت «لجنة شاكيد» لتبلور التعديل رقم ١٩ لقانون خدمة الأمن، الذي أقرّ في آذار ٢٠١٤ رغم الانقسام السياسي والاحتجاجات الحريدية الضخمة، وأبرزها «مظاهرة المليون».

ظل كلٌّ من المحكمة العليا والحكومة والكنيست

تكتفي بإنشاء لجان مثل لجنة عبري، وتقديم مقترحات نظرية، ثم تركها دون تنفيذ، لتبقى الأزمة معلّقة وتستمر كجرح مفتوح في صميم العلاقة بين الدولة والمجتمع الحريدي. بهذا يمكن القول إن لجنة عبري لم تُقدّم حلاً بقدر ما جسدت عجز الدولة: محاولة التحرك دون تحريك شيء فعلياً، والإبقاء على الغموض كآلية إدارة لمعضلة مستعصية.

٣. استعصاء حل المشكلة - الحل:

تحييد المحكمة العليا!

بعد انتهاء صلاحية «قانون طال» في ١ آب ٢٠١٢، أصدرت المحكمة العليا الإسرائيلية في شباط من العام نفسه قراراً قضى بعدم دستوريته لتعارضه مع «قانون أساس: كرامة الإنسان وحرية». شكّل هذا الحكم نقطة تحوّل مركزية، إذ فتح الباب أمام صراع طويل بين المؤسستين التشريعية-التنفيذية من جهة، والقضائية من جهة أخرى. تحوّل النقاش من مسألة قانونية تقنية حول الصلاحيات وحدود المراجعة القضائية إلى لعبة «بينغ بونغ» متواصلة، حيث يلقي

معضلة تجنيد الحريديم: الصراع بين المحكمة العليا والحكومات الإسرائيلية (1970-2025)

يتصل من الحسم النهائي. أصرت المحكمة على تكريس «المساواة في العبء»، بينما تذرعت الحكومات بالحساسيات الائتلافية. في المقابل، تمسكت الأحزاب الحريدية بتحالفها مع اليمين لحماية امتيازاتها، رافضة أي مساس بنمط حياتها. هكذا تجسدت القضية كساحة مواجهة مستمرة بين مؤسسات الدولة، حيث لم يُترجم مطلب المساواة إلى سياسة عملية، بل تحوّل إلى حالة دوران في فراغ قانوني-سياسي يعكس حدود قدرة إسرائيل على فرض المساواة على بنية دينية-اجتماعية متجذرة ومحمية سياسياً.

ظل هذا المأزق يدور في حلقات متكررة من التشريع المؤقت والبطلان القضائي، لكنّ عامي ٢٠٢٣ و ٢٠٢٤ شكّلا لحظة انفجار حقيقي للأزمة. فـ«الإصلاحات القضائية» التي أطلقتها حكومة نتنياهو السابعة والثلاثون في مطلع ٢٠٢٣ أضعفت مكانة المحكمة العليا في الوقت الذي تتصاعد شوك التيارات اليمينية حيال استقلالية المحكمة التي باتت محسوبة على المعارضة الليبرالية التي تحاول تقويض هيمنة اليمين الجديد. بينما جاءت الحرب في أكتوبر ٢٠٢٣ لتكشف العجز الفعلي عن تجنيد الحريديم، في وقت كان الجيش يصرخ أنه بحاجة ماسة لعشرات آلاف الجنود.

من هنا، تحولت قضية تجنيد طلاب المعاهد الدينية إلى مسرح مواجهة بين ثلاثة أطراف: المحكمة العليا التي أصرت على مبدأ المساواة، الحكومة التي حاولت الموازنة بين بقائها السياسي ومتطلبات الحرب، والحريديم الذين اعتبروا أي مساس بالإعفاء تهديداً لهويتهم الدينية والسياسية.

مثّلت أحداث عام ٢٠٢٤ ذروة هذا الصراع، إذ دخلت المحكمة والحكومة في مواجهة مباشرة، وانقسم المجتمع الإسرائيلي حولها، بينما استخدم الحريديم سلاح الشارع والانسحاب من الائتلاف، لتتحول المسألة إلى أزمة هوية للدولة بأكملها. فمع انتهاء مفعول التعديلات القانونية السابقة في حزيران ٢٠٢٣، أصبح عشرات آلاف طلاب المعاهد الدينية بحكم «المتخلفين عن الخدمة». اختارت الحكومة الإسرائيلية برئاسة نتياهو الالتفاف على الواقع من خلال قرارات وزارية مؤقتة سمحت عملياً بتأجيل الخدمة، في الوقت الذي كانت فيه الأحزاب الحريدية تضغط لتشريع إعفاء شامل.

لكن هذه القرارات فجّرت موجة التماسات أمام المحكمة العليا، أبرزها التماس «حركة جودة الحكم» ومنظمات مدنية مثل «أخوة السلاح» و«أمهات في الجبهة»، التي طالبت بتطبيق القانون فوراً وإلزام الحريديم بالتجنيد، ووقف المخصصات المالية للمعاهد الدينية. في البداية رفضت المحكمة البت السريع بحجة منح الحكومة فرصة للرد، لكن مع بداية ٢٠٢٤ كان من الواضح أن الصدام قادم.

في شباط ٢٠٢٤ أصدرت المستشارة القضائية للحكومة غالي بهراف-ميارا قراراً مفصلياً: اعتباراً من الأول من نيسان لا يوجد أساس قانوني لمواصلة الامتناع عن التجنيد، لأن كل الأطر القانونية السابقة انتهت صلاحيتها. هذا القرار وضع الحكومة في مأزق وجودي، إذ لم يعد بوسعها الاعتماد على «الفراغ التشريعي» كذريعة لتأجيل الحل.

٣,١ أوامر المحكمة ووقف التمويل (آذار-حزيران ٢٠٢٤)

في آذار ٢٠٢٤ أصدرت المحكمة العليا أمراً احترازيّاً بإيقاف المخصصات المالية عن معاهد طلابها غير ملتزمين بالتجنيد، وطلبت من الحكومة تفسيراً واضحاً لسياسة الامتناع عن استدعاء هؤلاء الطلاب. شكّل القرار ضربة مباشرة لركيزة أساسية في قوة الحريديم السياسية، وهي شبكة التمويل الحكومي لليشيفوت (المدارس الدينية). وقد جاء رد الفعل سريعاً وغيظاً: خرجت احتجاجات واسعة في القدس وتل أبيب، وأقام الحريديم صناديق تمويل بديلة، فيما صعّد الحاخام الأكبر إسحق يوسف^{٣١} الموقف بتصريحات قال فيها: «إذا أجبرونا على الخدمة سنهاجر جميعاً كما هاجر سبط لاوي من الخدمة العسكرية». اتهمت الحكومة بدورها المحكمة بأنها تتدخل في قرار سيادي في وقت حرب، بينما رحبت المعارضة بالقرار باعتباره انتصاراً لمبدأ المساواة. ثم جاء القرار الأخطر في ٢٤ حزيران ٢٠٢٤ حين ألزمت المحكمة، بإجماع تسعة قضاة، الحكومة بتجنيد طلاب المعاهد طالما لا يوجد قانون جديد ينظم الإعفاءات. القرار قطع الطريق على أي تأجيل إضافي وأكد أن الحكومة لا تملك سلطة منح إعفاء جماعي. بهذا، وضعت المحكمة الحكومة أمام خيارين كلاهما مكلف: إما مواجهة الشارع

الحريدي وانهيار الائتلاف، أو تحدي المحكمة وتقويض ما تبقى من شرعيتها بعد «انقلاب» ٢٠٢٣.

لكن التنفيذ على الأرض سرعان ما كشف عمق المأزق. ففي تموز ٢٠٢٤ بدأ الجيش شكلياً في تنفيذ القرار عبر إرسال أوامر استدعاء أولية. غير أن النتائج كانت هزيلة: من أصل ٩٠٠ استدعاء، لم يحضر سوى ٤٨ شاباً. ومع نهاية العام كان الجيش قد أصدر أكثر من ١٠ آلاف أمر، استجاب لها بضع مئات فقط. المشكلة لم تكن في رفض الحريدي وحده، بل في غياب استعداد بنيوي لدى الجيش ذاته.^{٣٢} فالوحدات القتالية غير مهيأة لاستيعاب جنود يرفضون الاختلاط أو الخدمة في بيئات غير دينية، كما أن تكلفة إنشاء أطر خاصة تتوافق مع متطلبات الحياة الحريدي بدت باهظة، ناهيك عن خشية القيادة العليا من إدخال كتلة كبيرة غير متحمسة عسكرياً قد تسييس الجيش

من الداخل. عملياً، تحوّل القرار القضائي إلى إعلان نيات أكثر منه سياسة قابلة للتنفيذ، وهو ما عمّق الشكوك بأن الدولة عاجزة فعلياً عن فرض المساواة في زمن الحرب.

إلى جانب ذلك حاول بنيامين نتنياهو بين آذار وحزيران ٢٠٢٤ إعادة تفعيل مشروع قانون قديم طرحه بيني غانتس عام ٢٠٢٢، مستنداً إلى «مبدأ الاستمرارية البرلمانية».^{٣٣} لكن المستشارية القضائية اعتبرت النص غير ملائم بعد ٧ أكتوبر، ومع ذلك مرّ بالقراءة الأولى بأغلبية ضئيلة. كما طُرحت تعديلات جديدة (٢٧ و ٢٨) رفعت سن الإعفاء ومددت الخدمة العسكرية، لكنها لم تُحدث فرقاً ملموساً. سرعان ما تفاقم الخلاف داخل الحكومة نفسها. فقد رفض وزير الأمن يوآف غالانت أي تسوية لا تحقق مساواة حقيقية، فتمت إقالته في تشرين الثاني ٢٠٢٤ وتعيين يسرائيل كاتس مكانه، في إشارة واضحة إلى أن نتنياهو مستعد للتضحية

شبكة التمويل الحكومي لليشيفوت

هي آلية ميزانية أنشأتها دولة إسرائيل لدعم المعاهد الدينية التوراتية، وتشمل اليشيفوت العالية (طلاب غير متزوجين فوق ١٨ عاماً، وبلغ عددهم عام ٢٠٢٣ نحو ٤٦,٢٧٧ طالباً)، والكوليل (مدارس للطلاب المتزوجين، وبلغ عددهم عام ٢٠٢٣ نحو ٦٤,٥٨١)، والطلاب الأجانب الوافدون لدراسة التوراة في إسرائيل (وبلغ عددهم عام ٢٠٢٣ نحو ٦٣٥٥ في اليشيفوت العالية و ٥١٣٠ في الكوليل)، وكذلك أحياناً الطلاب العازبون. بدأت هذه الشبكة في الخمسينيات من خلال منح محدودة وعدّتها جزءاً من تسوية «توراتو أوماناتو» (أي: التوراة هي حرفته). ومع توسع المجتمع الحريدي منذ السبعينيات، تحولت هذه المنح إلى نظام مؤسسي واسع ذي معايير ولوائح ثابتة، وتُحدّد ميزانياته عبر وزارات التعليم والمالية، إضافة إلى الاتفاقيات الائتلافية.

عام ٢٠٢٥، ورغم التقليلات العامة، حُصّص لليشيفوت نحو ١,٧ مليار شيكل. كما جرى تحويل نحو ٢ مليار شيكل أخرى من «الأموال الائتلافية» إلى قطاع التعليم الحريدي. ويشمل التمويل أيضاً دعماً خاصاً يقدر بـ ١٢٥ مليون شيكل لتغطية نفقات نحو ١٥ ألف طالب يشيفا أجنبي يدرسون في إسرائيل.

لا يريد الحريديم التنازل عن هذا النظام لأسباب عدة: فهو يمثّل ضماناً لاستمرار أسلوب حياتهم القائم على التفرغ الكامل لدراسة التوراة، ويُعدّ أساساً للحفاظ على الهوية الدينية والجماعية المنعزلة عن المجتمع الإسرائيلي العلماني. كما أنّه يوفر بنية تحتية اقتصادية بديلة عن سوق العمل، إذ يعتمد قسم كبير من الرجال الحريديم على هذه المخصصات بدلاً من الاندماج في الاقتصاد الإسرائيلي. بالنسبة للقيادات الحريدية، يُنظر إلى أيّ مساس بالشبكة كتهديد مباشر لوجودهم الاجتماعي والديني، لذلك تُعتبر قضية التمويل خطاً أحمر في كل مفاوضات سياسية أو ائتلافية.

مثل عام ٢٠٢٤ أيضًا نقطة تحوّل في تعامل الحريديم؛ إذ لم يعودوا يتعاملون مع القضية كملف قضائي أو برلماني. بل حولوها إلى حركة اجتماعية جماهيرية، وشلّت المظاهرات الضخمة شوارع القدس وتل أبيب، ورفعت شعارات عننية مثل «لن نخدم في جيشكم» عكست قطيعة فكرية وسياسية مع المشروع الصهيوني ذاته.

الخاتمة

لا يمكن اختزال الصراع حول تجنيد الحريديم في إسرائيل في كونه جدلاً حول «تقاسم العيب» أو إصلاحاً إدارياً في الجيش، بل هو تعبير مكثف عن مأزق بنيوي في المشروع الصهيوني نفسه. في قلب هذا الصراع يتواجه تصوران متناقضان لهوية الدولة: تصور ليبرالي - علماني يرى في الجيش والأمن والتضحية الفردية الجماعية حجر الأساس للصهيونية، وتصور ديني - توراتي يرى أن وجود إسرائيل وحمايتها يتحققان فقط من خلال نشر الشريعة والتفرغ للتوراة.^{٣٥}

فالمجتمع الإسرائيلي العلماني - الليبرالي ينظر إلى الخدمة العسكرية باعتبارها واجباً مدنياً مقدساً، وعلامة على الانتماء السياسي والأخلاقي للدولة. الجيش ليس مؤسسة عسكرية فقط، بل هو مختبر للهوية الإسرائيلية الحديثة التي تجمع بين الفرد القوي المتعلم والولاء الجماعي للمشروع القومي. في المقابل، يرفض الحريديم هذه الرؤية من أساسها. بالنسبة لهم، الانخراط في الجيش يهدد نقاء الجماعة الدينية ويدخل اليهودي في معصية، والصهيونية التي تحمي الشعب لا تقوم على البندقية، بل على التوراة. يعكس هذا التعارض سؤالاً عميقاً يشكل أساس الجدل الدائر اليوم بين الإسرائيلي حول معنى الصهيونية: هل الصهيونية مشروع حدثي - قومي على النمط الأوروبي، أم مشروع ديني - خلاصي يسعى إلى إقامة «مملكة إسرائيل» التوراتية؟

تدخل المحكمة العليا في هذه المعادلة ليس تدخلًا قضائياً فحسب، بل إن اليمين في إسرائيل ينظر إليه باعتباره فعلاً سياسياً مباشراً يعبر عن دفاعها عن تصورات «جيش الشعب» وقيمه والمشروع الحدثي - القومي. فقرار المحكمة في حزيران ٢٠٢٤ بفرض التجنيد

بالمؤسسة الأمنية للحفاظ على ائتلافه. أثار القرار غضب ضباط الاحتياط ومعاهد بحثية بارزة مثل «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية».

مثل عام ٢٠٢٤ أيضًا نقطة تحوّل في تعامل الحريديم؛ إذ لم يعودوا يتعاملون مع القضية كملف قضائي أو برلماني، بل حولوها إلى حركة اجتماعية جماهيرية، وشلّت المظاهرات الضخمة شوارع القدس وتل أبيب، ورفعت شعارات عننية مثل «لن نخدم في جيشكم» عكست قطيعة فكرية وسياسية مع المشروع الصهيوني ذاته. لوّحت الأحزاب الحريدية مرارًا بالانسحاب من الحكومة، وفي تموز ٢٠٢٥ انسحب بالفعل حزب «يهودية التوراة» من الائتلاف، بينما استقال وزراء «شاس» وأبقوا دعمهم للائتلاف من خارجه، وهو ما أبقى الحكومة في حالة «شبه سقوط» إذ لم تعد الحكومة قادرة على طرح أي تشريع من قبلها نظرًا لامتناع الحريديم عن دعمه. بهذا أظهر الحريديم قدرتهم على شل الحكومة دون إسقاطها، مما منحهم قوة ضغط إضافية في المستقبل.

المعضلة الكبرى أن قرارات المحكمة جاءت في وقت الحرب الممتدة على غزة والمواجهات الإقليمية. الحكومة وحلفاؤها اتهموا القضاة بأنهم يتصرفون وكأن البلاد في زمن سلم، فيما ردت المحكمة بأن المساواة ليست ترفاً يمكن تأجيله، بل شرط أساسي لوحدة المجتمع. وقف التمويل للمعاهد بدا في نظرها وسيلة ضغط مشروعة، بينما رآه الحريديم تجويعاً متعمداً. هكذا، لم تعد المحكمة مجرد مؤسسة قضائية، بل لاعباً سياسياً مباشراً، الأمر الذي غدّى ادعاء اليمين بأن المحكمة «سلطة فوق الدولة»، كما عزز ادعاء المعارضة أن المحكمة «آخر حصن للديمقراطية بعد انقلاب ٢٠٢٣». ^{٣٤}

هنا تتضح طبيعة الاستعصاء: المحكمة العليا تحاول فرض تصورها عن المواطنة، بينما الحكومات اليمينية تستند إلى ثقل ديمغرافي وانتخابي متزايد يرفض هذا التصور. ووسط ذلك، يشعر الجمهور العلماني أنه ضحية «مجتمعات طفيلية»، فيما يشعر الحريديم أنهم ضحايا «قسر علماني».

الحريدية، وهو ما قد يصل إلى أرقام فلكية مع استمرار الاتجاهات الديمغرافية.^{٣٧} هنا تتضح طبيعة الاستعصاء: المحكمة العليا تحاول فرض تصورها عن المواطنة، بينما الحكومات اليمينية تستند إلى ثقل ديمغرافي وانتخابي متزايد يرفض هذا التصور. ووسط ذلك، يشعر الجمهور العلماني أنه ضحية «مجتمعات طفيلية»، فيما يشعر الحريديم أنهم ضحايا «قسر علماني». بينت الدراسات الأخيرة أن ٧٠٪ من الحريديم يرفضون بشكل مطلق أي تغيير في نظام الإعفاء حتى خلال الحرب على غزة التي أظهرت حاجة الجيش للمزيد من الجنود، في حين يشعر العلمانيون بارتفاع غير مسبوق في مستوى «القسر الديني». يرى كل طرف نفسه مدافعاً عن قيمه، لا معتدياً على قيم الآخرين، وهو ما يكرّس حالة «نحن أو هم» التي وصفها باحثون بأنها بوابة إلى صدام أهلي مستقبلي. ليست هذه الأزمة مجرد شأن داخلي إسرائيلي، بل تكشف هشاشة البنية الكولونيالية للمشروع الصهيوني. فالدولة التي تأسست على الطرد والعنف تعجز عن بناء عقد اجتماعي مستقر حتى بين مستوطنينها، إنها تحاول الجمع بين نموذج ليبرالي - قومي يبرر وجودها في العالم الغربي، ونموذج ديني - توراتي يستمد شرعيته من النصوص والأساطير.

الإجباري على الحريديم لم يكن إجراءً قانونياً تقنياً، بل محاولة لإعادة تكريس تصور محدد للمواطنة: المساواة في العبء العسكري شرط للانتماء الصالح للدولة. في المقابل، ترى حكومات اليمين الشعبوي والديني أن الشرعية تأتي من الأغلبية البرلمانية وحدها، وأن من حقها إعادة صياغة العقد الاجتماعي وفق مصالحها وقيمها الخاصة. بهذا المعنى، يصبح الصراع بين المحكمة والحكومات ليس صراعاً حول آليات القانون، بل حول معنى الديمقراطية نفسها: ديمقراطية ليبرالية - دوانية مقابل ديمقراطية أغلبية - انتخابية. تجعل المعطيات الديمغرافية والاقتصادية من هذا الصراع عصياً على الحل. فعدد طلاب المدارس الدينية الحريدية بلغ أكثر من ١٦٩ ألفاً عام ٢٠٢٣، جميعهم يتلقون تمويلاً حكومياً للتفرغ للتوراة، فيما تبلغ نسبة الحاصلين منهم على شهادة ثانوية ١٦٪ فقط، ما يجعل اندماجهم في سوق العمل أو الجيش شبه مستحيل. ومع النمو السكاني السريع للحريديم (الذين قد يشكلون ثلث السكان بحلول ٢٠٦٥ وفق التقديرات)،^{٣٦} تتزايد كلفة استمرار الإعفاءات، ليس فقط من الناحية العسكرية، بل من الناحية الاقتصادية أيضاً. تقرير اقتصادي أشار إلى أن كل أسرة غير حريدية تدفع فعلياً عشرات آلاف الشواكل سنوياً كدعم غير مباشر للأسر

الهوامش

- ١ حول مفهوم «جيش الشعب»، انظري معهد الديمقراطية الإسرائيلي، على الرابط التالي:
<https://www.idi.org.il/blogs/security-clearance/army-of-the-people/>.
- ٢ يوجين كندل ورون تسور، «ألوموت: لضمان نظام حكم جديد يضمن بقاء إسرائيل وازدهارها»، أوراق بحثية صادرة عن معهد القدس لبحوث السياسات، ٢٠٢٤.
- ٣ المصدر نفسه.
- ٤ جلعاد ملاخ ولي كوهنر، التقرير الإحصائي عن المجتمع الحريدي في إسرائيل للعام ٢٠٢٤ (القدس: المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، ٢٠٢٤).
- ٥ المصدر نفسه.
- ٦ ابن ناحمان (الراميان) (١١٩٤-١٢٧٠)، فقيه وتلميذ بارز في الفكر اليهودي الوسيط، عاش في إسبانيا ثم هاجر إلى القدس، جمع بين الفقه، الفلسفة، والتصوف الكابالي.
- ٧ مؤلف فقهي يهودي دون في القرن السادس عشر على يد الحاخام يوسف كارو في صفد، ويُعد المرجع الأهم في الشريعة اليهودية (الهلاخاه) حتى اليوم.
- ٨ حاخام تنائى بارز من القرن الأول-الثاني الميلادي، من أبرز فقهاء الجيل الثاني بعد خراب الهيكل، عُرف بمنهجه التفسيري «ثلاث عشرة قاعدة» لفهم التوراة.
- ٩ حاخام تنائى من القرن الثاني الميلادي وتلميذ ربي عقيبا، عُرف بمناهضته الرومان واختفائه في مغارة ثلاث عشرة سنة، يُنسب إليه كتاب الزوهار أساس التصوف القبالي.
- ١٠ موسى بن ميمون (ابن ميمون): (١١٣٨-١٢٠٤) فيلسوف وطبيب وفقيه يهودي وُلد بقرطبة بالأندلس، استقر لاحقاً في القاهرة. يعد من أعظم مفكري اليهودية، ومؤلف «دلالة الحائرين» و«مشناه تورا».
- ١١ انظري إحصائيات معهد الديمقراطية الإسرائيلي على الرابط التالي:
<https://www.idi.org.il/media/28557/data-and-facts-on-haredi-recruitment-july-2025.pdf>
- ١٢ جلعاد ملاخ ولي كوهنر، التقرير الإحصائي عن المجتمع الحريدي في إسرائيل للعام 2024 ، مصدر سابق.
- ١٣ المصدر نفسه.
- ١٤ Sam Sokol, "Does the 2025 State Budget Encourage Haredim to Evade IDF Service? Critics Charge That Allocating over NIS 1 Billion in Yeshiva Funding Incentivizes Draft Evasion, while Haredim Complain They Are Being 'Slandered' and 'Delegitimized,'" The Times of Israel, April 8, 2025
- ١٥ Ibid.
- ١٦ برهوم جرابسي، «الحريديم من الهامش السياسي الى عقر اليمين الاستيطاني»، في اليمين الجديد: مشروع الهيمنة الشاملة، تحرير هنيدي غانم (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية-مدار)، ص: ٢٥٥-٢٨٤.
- ١٧ يوبال شيني وميريت لافي، «تاريخ (عدم) تجنيد الحريديم في الجيش»، معهد الديمقراطية الإسرائيلي، منشور بتاريخ ٢٥ شباط ٢٠٢٤. انظري: <https://www.idi.org.il/articles/53089>.
- ١٨ المصدر نفسه.
- ١٩ برهوم جرابسي، «الحريديم من الهامش السياسي إلى عقر اليمين الاستيطاني»، مصدر سابق.
- ٢٠ خبر، «المحكمة العليا ترفض التماساً بشأن عدم تجنيد طلاب المعاهد الدينية»، معاريف، ٢٧ شباط ١٩٧٠. انظري:
<https://short-link.me/1cJ2B>.
- ٢١ يوبال شيني وميريت لافي، «تاريخ (عدم) تجنيد الحريديم في الجيش»، مصدر سابق.
- ٢٢ هكذا شكّل حكم رسلر بداية ما سُمّي لاحقاً بـ «ثورة القضائية» التي قادها براك، والتي وسّعت نطاق تدخل القضاء في قضايا عامة وسياسية حساسة.
- ٢٣ مراقب الدولة في إسرائيل، «الفرز والتجنيد في الجيش الإسرائيلي - تقرير متابعة موسّع»، شباط ٢٠٢٣. انظري:
<https://library.mevaker.gov.il/sites/DigitalLibrary/Documents/2023/2023.2/2023.2-207-Miyun-Giyus.pdf>
- ٢٤ أمنون روبنشتاين (Amnon Rubinstein)، سياسي وأكاديمي إسرائيلي بارز، وُلد عام ١٩٣١ في تل أبيب. شغل منصب وزير في حكومات مختلفة، وكان عضو كنيست عن حزب شينوي ثم ميرتس. يُعرف كأحد أبرز خبراء القانون الدستوري في إسرائيل، وله مؤلفات أكاديمية مؤثرة حول الديمقراطية وحقوق الإنسان.

- ٢٥ الكنيست – مركز الأبحاث والمعلومات، قانون تأجيل الخدمة لطلاب المعاهد الدينية «توراته أواماناتو» [قانون طال]، أوراق بحثية، ٢٨ شباط ٢٠٠٧. انظري:
https://fs.knesset.gov.il/globaldocs/MMM/dcbe8d55-f7f7-e411-80c8-00155d010977/2_dcbe8d55-f7f7-e411-80c8-00155d010977_11_9853.pdf
- ٢٦ https://fs.knesset.gov.il/globaldocs/MMM/dcbe8d55-f7f7-e411-80c8-00155d010977/2_dcbe8d55-f7f7-e411-80c8-00155d010977_11_9853.pdf
- ٢٧ يوبال شيني وميريت لافي، «تاريخ (عدم) تجنيد الحريديم في الجيش»، مصدر سابق.
- ٢٨ الكنيست – مركز الأبحاث والمعلومات، قانون تأجيل الخدمة لطلاب المعاهد الدينية «توراتو أواماناتو» [قانون طال]، مصدر سابق.
- ٢٩ مايير ألغرآن ويهودا بن مائير (محرران)، تجنيد الحريديم في الجيش الإسرائيلي – تجديد «قانون طال، مذكرة رقم ١١٩، حزيران ٢٠١٢. معهد الأمن القومي الإسرائيلي. انظري:
https://www.files.ethz.ch/isn/154650/INSS%20Memorandum_JUN2012_Nr119.pdf
- ٣٠ شموئيل أويدياخ (١٩٢١-٢٠١٨) حاخام بارز من التيار الحريدي في القدس، عُرف بصرامته الفكرية ومعارضته الشديدة لتجنيد طلاب المعاهد الدينية في الجيش الإسرائيلي. أسس تيارًا مستقلًا داخل العالم الحريدي («العيده الحريدي»)، واعتبر أنّ التجنيد يمثل تهديدًا لجوهر الهوية الدينية اليهودية.
- ٣١ إسحق يوسف (مواليد ١٩٥٢) حاخام سفاردي رئيس لإسرائيل منذ ٢٠١٣ وابن الحاخام عوفاديا يوسف. يُعتبر المرجع الديني الأعلى لليهود الشرقيين (السفاراديم)، ويمثل الامتداد الديني لحركة شاس. يشتهر بفتاواه المحافظة، ودعمه لمواصلة إعفاء طلاب المعاهد الحريدي من الخدمة العسكرية.
- ٣٢ يوحنا بلسنر، وشلوميت ريننتسكي تور-باز، «ما الذي يقف وراء أعداد المجندين الحريديم التي يعد بها رئيس الحكومة؟»، ١٣ أيار ٢٠٢٥، معهد الديمقراطية الإسرائيلية. انظري: <https://www.idi.org.il/articles/59368>.
- ٣٣ في السياق الإسرائيلي يُقصد بـ «الاستمرارية البرلمانية» المبدأ الذي يتيح للحكومة أو الكنيست الحالي استئناف مناقشة مشاريع قوانين طرحت في كنيست سابقة ولم تُستكمل إجراءاتها التشريعية، من دون الحاجة لبدء العملية من الصفر. يُستخدم هذا المبدأ كأداة سياسية لتسريع تشريع قوانين خلافية أو متعثرة.
- ٣٤ وليد حباس، «أزمة الحكم في إسرائيل: صراع على هوية الدولة»، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ١٤٣ (صيف ٢٠٢٥).
- ٣٥ هنيدي غانم، «اليمن الجديد في إسرائيل: مشروع بناء الهيمنة الشاملة»، في اليمن الجديد في إسرائيل: مشروع الهيمنة الشاملة، تحرير هنيدي غانم (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية-مدار، ٢٠٢٣)، ص: ٥٣-١٣٠.
- ٣٦ يوجين كندل ورون تسور، «ألموت: لضمان نظام حكم جديد يضمن بقاء إسرائيل وازدهارها»، مصدر سابق.
- ٣٧ المصدر نفسه.
- ٣٨ المصدر نفسه.